نحو عدالة قضائية منشودة عبر التقاضي الالكتروني في سياق التحول الرقمي

م/ محمد رشاد حسين
كليه القانون – جامعه تكريت

Towards the desired judicial justice through electronic litigation in the context of digital transformation

Mohammad Rashad Hussein
College of Law / Tikrit University

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية اعتماد التقاضي الإلكتروني كأداة فعالة لتحقيق عدالة قضائية أكثر كفاءة وشمولية في ظل التحول الرقمي . وماتشهده المؤسسات القضائية في جميع أنحاء العالم تحولاً رقمياً متسارعاً، مما يفرض على الأنظمة القضائية ضرورة مواكبة هذا التحول الرقمي، وتحديث هياكلها وإجراءاتها بما يتوافق مع متطلبات التطور الرقمي. وتتطرق الدراسة الى مهمة التحول الرقمي في تبسيط إجراءات التقاضي، وتسريع حل النزاعات، وضمان الشفافية مع الحفاظ على مبادئ العدالة والإنصاف، وتستعرض الدراسة أيضًا التحديات القانونية والفنية التي قد تعيق تطبيق التقاضي الإلكتروني، مثل حماية البيانات وضمان حقوق الأطراف المنصوص عليها دستوريا بالإضافة إلى ضرورة استيعاب التطور التقني وتأهيل البنية التحتية والكوادر القضائية بما يواكب هذا التطور. وخلصت الدراسة إلى أنه إذا تم اعتماد التقاضي الإلكتروني بشكل منظم ومتوازن فإنه يمكن أن يحدث نقلة نوعية في تحقيق العدالة القضائية المنشودة،ويعززمن مكانة وكفاءة النظام القضائي، مما يجعله قادرًا على الاستجابة لمتطلبات العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: العدالة القضائية،التقاضي الالكتروني،الرقمنه، تعزيز الشفافية

Abstract: This study aims to highlight the importance of adopting electronic litigation as an effective tool for achieving more efficient and comprehensive judicial justice in light of the digital transformation Judicial institutions around the world are witnessing a rapid digital transformation, which imposes on judicial systems the necessity of keeping pace with this digital transformation and updating their structures and procedures in line with the requirements of digital development.

The study addresses the role of digital transformation in simplifying litigation procedures, accelerating dispute resolution, and ensuring transparency while preserving the principles of justice and fairness The study also reviews the legal and technical challenges that may hinder the implementation of electronic litigation, such as data protection and ensuring the rights of parties stipulated in the Constitution, in addition to the need to accommodate technical development and qualify the infrastructure and judicial cadres to keep pace with this development . The study concluded that if electronic litigation is adopted in an organized and balanced manner, it will represent a qualitative leap in achieving the desired judicial justice and will enhance the status and efficiency of the judicial system, making it capable of responding to the requirements of the digital age.

Keywords: Judicial justice،Electronic litigation،Digitization، Enhancing transparency

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً تكنولوجياً متسارعاً وثورة رقمية ومعلوماتية غير مسبوقة، أسهمت في تحويل العالم إلى قرية صغيرة مترابطة عبر شبكات الاتصالات الحديثة. وقد انعكست هذه التحولات العميقة على مختلف مناحي الحياة، وكان لمرفق القضاء نصيب كبير من هذا التأثير، حيث أسهم التقدم التكنولوجي في تسريع وتيرة الفصل في القضايا، وظهور أنماط جديدة من التقاضي عُرفت بالتقاضي الإلكتروني[1]، فقد أفرزت هذه الثورة التكنولوجية، بما في ذلك انتشار الحواسيب المتطورة والبرمجيات الذكية وشبكات الإنترنت، نماذج جديدة من التفاعل القانوني عبر الوسائط الرقمية، مما سهّل الوصول إلى العدالة، ووفّر الوقت والجهد، وفتح المجال أمام تطوير أنظمة قضائية أكثر كفاءة وشفافية، بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.[2]

ويُعد التقاضي الإلكتروني من أبرز مخرجات التطور العلمي والتقني في ميدان العدالة، حيث أسهم توظيف التكنولوجيا في الإدارة القضائية بشكل منظم وتدريجي في تسريع إنجاز المعاملات، وتوحيد وتبسيط إجراءات التقاضي، مما ساعد في تحقيق عدالة فعّالة تتسم بالكفاءة والسرعة. ويأتي هذا التحول في ظل ازدهار أدوات تسوية المنازعات التي اكتسبت حضوراً متزايداً في الآونة الأخيرة باعتبارها وسائل رقمية متقدمة لحل النزاعات بما يواكب متطلبات العصر الرقمي.[3]

تقوم فلسفة التقاضي الرقمي على توظيف التكنولوجيا الحديثة والوسائل الإلكترونية لتحقيق سرعة الفصل في النزاعات، بما يتماشى مع وتيرة المعاملات المدنية والتجارية التي أصبحت أكثر

[1] رجائي عبد الرحمن عبد القادر، أنمار هيثم نعمة، .مدى تحقيق التقاضي الرقمي للحماية القانونية لحقوق المتقاضين . *مجلة أبحاث ميناء العلوم(Journal port Science Research)* ، مج 7، عدد خاص، 2024، ص: 2.

[2] محمد، إبراهيم حمدان أحمد. "التقاضي الإلكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة." المجلة القانونية: مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2024، ص. 4.

[3] مندیل، أسعد فاضل، التقاضي عن بعد : دراسة قانونية، جامعة القادسية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، مج 3، ع. 21، 2014م، ص، 101.

سرعة بفعل التطور التكنولوجي. ويعتمد هذا النوع من التقاضي على السرية في تداول المعلومات والوثائق بين الخصوم، حيث تتحول الإجراءات من النظم التقليدية إلى منظومة إلكترونية متكاملة، من خلال محاكم رقمية تعتمد على الحواسيب، وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، ووسائل الاتصال الحديثة، بهدف تحقيق العدالة المنشودة والتقليل من ظاهرة البطء في التقاضي. [1]ويُعد هذا التحول نحو التقاضي الإلكتروني خطوة فعالة لمواجهة بطء الإجراءات القضائية، من خلال نظام جديد يستند إلى تشريعات قضائية حديثة تتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي. غير أن هذا التحول لا ينبغي أن يكون هدفاً بحد ذاته على حساب المبادئ والضمانات القضائية، بل يجب أن يتم ضمن إطار قانوني وإجرائي وتقني يضمن احترام أصول العدالة، ويكفل الحقوق الأساسية للمتقاضين[2].

في إطار التحول الرقمي والسعي نحو تحقيق عدالة قضائية منشودة من خلال التقاضي الإلكتروني، تناول كل من المشرع العراقي والمصري أحكام الإقرار بنصوص واضحة في الجانبين المدني والجنائي، واضعين شروطًا وضوابط دقيقة تضمن حماية حقوق المتقاضين وتحقيق التوازن بين الطرفين. ويُظهر التنظيم القانوني في كلا النظامين حرصًا على مواكبة مستجدات العدالة الرقمية، من خلال تقنين الإقرار وضبط آثاره في سياق يتلاءم مع متطلبات التقاضي الإلكتروني، بما يسهم في تعزيز الثقة في النظام القضائي ويضمن كفاءة وشفافية الإجراءات.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه نظم التقاضي التقليدية في تحقيق العدالة، إلا أن هذه النظم باتت تواجه تحديات متزايدة في ظل التحولات المجتمعية والتطورات التكنولوجية المتسارعة، من أبرزها بطء الإجراءات وتعقيدها، وتراكم القضايا، وتأخر البت في النزاعات، مما

[1]القصابي، عبد الرحيم بن سيف. "تحديات التقاضي عبر التكنولوجيا الرقمية في سلطنة عمان في ضوء الفلسفة التشريعية وأصول العدالة." المؤتمر العلمي الثامن لكلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، 2024، ص. 3.
[2]المعمري، محمد بن خلفان بن سالم. "التقاضي الإلكتروني." مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 37، 2022، ص. 3.

يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد بالمؤسسة القضائية ويحد من فعالية العدالة المنشودة. وفي سياق التحول الرقمي الذي يشهده العالم، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في آليات التقاضي التقليدية واستكشاف بدائل إلكترونية تسهم في تجاوز تلك الإشكاليات، وتحقيق عدالة أكثر سرعة وكفاءة وشفافية. ومن هنا تنبثق مشكلة هذا البحث حول مدى قدرة التقاضي الإلكتروني، كأحد تطبيقات التحول الرقمي، على تجاوز مشكلات بطء العدالة وتعزيز كفاءتها في النظامين القانونيين العراقي والمصري. ويمكننا صياغة مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات وهي:

1. ما مدى تأثير التحول الرقمي في تطوير نظام التقاضي في كل من العراق ومصر؟
2. إلى أي حد يُسهم التقاضي الإلكتروني في تجاوز التحديات التي تعاني منها نظم التقاضي التقليدية في البلدين؟
3. ما هي الضمانات القانونية والإجرائية التي يوفرها القانون العراقي والمصري لحماية حقوق المتقاضين في بيئة التقاضي الإلكتروني؟
4. كيف عالج كل من المشرع العراقي والمصري إشكاليات البطء والتعقيد في الإجراءات القضائية من خلال تبني التقاضي الرقمي؟
5. ما هي أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني في العراق ومصر، وما سبل معالجتها في ضوء المقارنة بين النظامين؟

أهمية الدراسة:

1. تسهم الدراسة في إثراء المعرفة القانونية من خلال إجراء تحليل مقارن بين القانونين العراقي والمصري في مجال التقاضي الإلكتروني، بما يعزز الفهم العميق للتحولات التشريعية في سياق العدالة الرقمية.

2. تُبرز الدراسة أهمية التحول الرقمي في مرفق القضاء، ودوره في تجاوز معوقات نظم التقاضي التقليدية، لا سيما ما يتعلق بالبطء في الفصل بين الخصوم وتعقيد الإجراءات.

3. تُساعد الدراسة في تسليط الضوء على أوجه القصور والتحديات في التشريعات الحالية، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق لتطوير البنية القانونية للتقاضي الإلكتروني بما يتوافق مع متطلبات العصر.

4. تعزّز الدراسة الثقة في النظام القضائي من خلال التركيز على آليات تحقيق العدالة المنشودة باستخدام الوسائل الرقمية، وضمان توفير بيئة قضائية أكثر كفاءة وشفافية للمتقاضين.

أهداف الدراسة:

1. بيان أثر التحول الرقمي في تطوير نظم التقاضي في كل من العراق ومصر، ومدى انعكاسه على كفاءة العملية القضائية.

2. تحليل مدى إسهام التقاضي الإلكتروني في معالجة مشكلات نظم التقاضي التقليدية، خاصة ما يتعلق بالبطء وتعقيد الإجراءات.

3. تحديد الضمانات القانونية والإجرائية التي كفلها المشرع في كل من القانونين العراقي والمصري لضمان حماية حقوق المتقاضين في البيئة الرقمية.

4. دراسة الآليات التي اعتمدها المشرعان العراقي والمصري لمواجهة مشكلات التأخير والقصور في النظام القضائي التقليدي من خلال تبني أنظمة التقاضي الإلكتروني.

5. التعرف على التحديات القانونية والتقنية التي تواجه تفعيل التقاضي الإلكتروني في البلدين، واقتراح سبل معالجتها في ضوء مقارنة تشريعية بين النظامين.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لجمع بيانات الدراسة حول التنظيم القانوني للتقاضي الالكتروني في كلا التشريعيين العراقي والمصري ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لعرض النصوص القانونية وتفسيرها وبيان مدى كفايتها، والمنهج الوصفي لعرض الإطار النظري لمفهوم التقاضي الإلكتروني والتحول الرقمي في مجال العدالة المنشودة.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على تناول موضوع التقاضي الإلكتروني كأداة لتحقيق العدالة القضائية المنشودة، وذلك من خلال تحليل الجوانب القانونية والتنظيمية للتقاضي الرقمي.

الحدود المكانية : اقتصر تطبيق الدراسة في تطاق القانون العراقي و القانون المصري.

الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة خلال عام 2025م

الاطار النظري

المبحث الأول / التقاضي في ظل التحول الرقمي

المطلب الأول : مفهوم التقاضي الالكتروني

يُعد التقاضي الإلكتروني تطورًا حديثًا في مجال العدالة، نشأ نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقصد به استخدام الوسائل الإلكترونية في مباشرة إجراءات الدعوى القضائية بدءًا من تقديم صحيفة الدعوى والمستندات إلكترونيًا عبر البريد الإلكتروني أو منصات إلكترونية مخصصة، مرورًا بتبليغ الخصوم، وانتهاءً بإصدار الأحكام وتنفيذها بوسائل رقمية، دون الحاجة للحضور المادي إلى المحكمة، وتُدار إجراءات هذا النوع من التقاضي من قبل دوائر قضائية

متخصصة، تعمل ضمن إطار تقني ومعلوماتي متكامل يعتمد على شبكة الإنترنت، ويتيح فحص المستندات، وإصدار قرارات بالقبول أو الرفض، وإشعار الأطراف إلكترونيًا، مما يحقق سرعة الفصل في المنازعات ويعزز مبدأ العدالة المنشودة.[1]

جاء في "لسان العرب" لابن منظور أن لفظ "قَضَى" يُطلق بمعنى الحكم، والفصل، والإتمام، والقطع. ومنه اشتُقَّ لفظ "القضاء"، الذي يُراد به إتمام الأمر وإنهاؤه، والقاضي هو من يحكم ويفصل بين الخصوم. أما "التقاضي"، فهو مصدر على وزن "تفاعل"، يُقصد به التخاصم أو الترافع بين طرفين أمام جهة مختصة للفصل في نزاع. وبالتالي، فإن "التقاضي" في اللغة يُشير إلى الدخول في خصومة، وطلب الحكم من القاضي للفصل فيها.[2]

يُقصد بالتقاضي الإلكتروني " قيام الأفراد برفع الدعاوى القضائية ومتابعتها عن بُعد، من خلال منصات إلكترونية خصصتها المحاكم التي تحولت إلى محاكم رقمية تعتمد الإجراءات الرقمية في كل مراحل التقاضي. ويشمل ذلك إقامة الدعوى، وتقديم الأدلة والبيانات، وتبادل الدفوع، وإجراء المرافعات، باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. ويمثل هذا النوع من التقاضي نقلة نوعية في مجال العدالة، حيث يُمكّن المحكمة المختصة من الفصل في النزاع إلكترونيًا عبر شبكة الإنترنت، بالاعتماد على آليات رقمية تهدف إلى تسريع حسم القضايا وتيسير الوصول إلى العدالة للمتقاضين"[3].

كما عُرف التقاضي الإلكتروني هو " نظام قضائي ذكي تُنفذ من خلاله جميع إجراءات التقاضي بدءًا من رفع الدعوى وحتى صدور الحكم وتنفيذه، بالاعتماد على التطبيقات الإلكترونية الذكية المعتمدة رسميًا من الجهات القضائية المختصة. ويتم من خلال هذا النظام حفظ الملفات، وأرشفتها، ومعالجتها عبر شبكات إلكترونية مؤمنة ومتخصصة. كما تُصدر الأحكام والقرارات

[1] عامر، رباب محمود، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع 35، 2019، ص: 7.

[2] ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. المجلد الخامس عشر، دار صادر، بيروت، 1992م، مادة قضي، ، ج15، ص 209.

[3] الموجي، أحمد هاشم. "التنظيم القانوني لإجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2024. ص: 8.

بصيغة إلكترونية محددة، قائمة على تحليل البيانات وفق ضوابط تقنية دقيقة، بما يتيح صدور حكم إلكتروني قابل للتنفيذ التلقائي دون الحاجة إلى الإجراءات التقليدية".[1]

وقد عرّفه بعض الفقهاء بأنه يتمثل في "تحقيق صور الحماية القضائية من خلال الاستعانة بالوسائل الإلكترونية التي تُساند العنصر البشري، وذلك عبر إجراءات تقنية تكفل احترام مبادئ وضمانات التقاضي، في إطار تشريعي يحمي هذه الإجراءات ويتماشى مع القواعد والمبادئ العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية التي تفرضها طبيعة الوسائل الإلكترونية."[2]

و قد عرّف المشرّع العراقي التقاضي الالكتروني في الفقرة (8) من المادة (1) من قانون التوقيع الإلكتروني رقم (78) لسنة 2012 بأنه: "برنامج أو نظام إلكتروني يُستخدم عبر الحاسوب أو أي وسيلة إلكترونية أخرى، يهدف إلى تنفيذ إجراء معين أو الاستجابة له، بغرض إنشاء أو إرسال أو استلام معلومات". ويتم كل ذلك بالاعتماد على شبكة الإنترنت، التي تُعد البيئة الحاضنة لتنفيذ هذه الإجراءات بشكل فعّال وآمن.[3]

وعرف المشرع المصري " التقاضي الالكتروني " وفقاً لقانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019 " هي خدمة تمكن جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من رفع دعوى جديدة عبر موقع المحكمة الاقتصادية، حيث يقوم وكيل المدّعي برفع صحيفة الدعوى والمذكرة التوضيحية، وسداد الرسوم إلكترونيًا، وإرسال المستندات المرفقة. بعد ذلك، يقوم الموظف المختص بمراجعتها وتقييدها في السجل القضائي، دون الحاجة للحضور الفعلي إلى المحكمة"[4].

---

[1]شعل، فاطمة إسماعيل محمد. "التقاضي الذكي: طبيعته وشروطه وحجية أحكامه: دراسة فقهية مقارنة." مجلة دار الإفتاء المصرية، مجلد 61، 2025، ص. 222.

[2]محمد، خليل، وبرابح زيان. "التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري." المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 7، عدد 1، 2022، ص. 6

[3]قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، صادر عن مجلس النواب العراقي وصادق عليه رئيس الجمهورية، ونُشر في عدد الوقائع الرسمية العراقية رقم (4256) بتاريخ 5 نوفمبر 2012.

[4]القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الاقتصادية. الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر (ب)، ٧ أغسطس ٢٠١٩.

وبناء على ما يبق يُعرف الباحث التقاضي الالكتروني بأنه:" التقاضي الإلكتروني هو نظام رقمي متكامل يتيح رفع الدعاوى وإجراء جميع مراحل التقاضي عن بُعد عبر الإنترنت، باستخدام تقنيات ذكية معتمدة رسميًا. يهدف هذا النظام إلى تسريع إجراءات العدالة وضمان الحماية القانونية للمتقاضين ضمن إطار قانوني آمن وفعّال."

المطلب الثاني: ضمانات تحقيق التقاضي الالكتروني لحماية حقوق المتقاضين.

1. ضمان الحماية التقنية للبيانات والمعلومات :

في ظل التوسع المتزايد في استخدام وسائل التكنولوجيا داخل المنظومة القضائية، تبرز الحاجة لضمانات فعالة تُعزز من موثوقية نظام التقاضي الرقمي وتحمي حقوق المتقاضين، خاصة فيما يتعلق بسرية المعلومات وسلامة الإجراءات القضائية. وقد سعت كل من العراق ومصر إلى تطوير أطر قانونية وتقنية متقدمة لتأمين هذا النوع من التقاضي.

في العراق، شكل مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية أحد أبرز المحاولات لتأمين منظومة التقاضي الرقمي. فقد تضمّن نصوصًا صريحة تجرّم الاعتداء على سرية البيانات، حيث نصت المادة 5 من المشروع على معاقبة كل من يتنصت أو يعترض أو يلتقط رسالة إلكترونية دون تصريح، بالحبس من سنة إلى سنتين، وغرامة مالية تتراوح بين مليون إلى ثلاثة ملايين دينار عراقي. كما شددت العقوبة إلى الحبس من سنتين إلى خمس سنوات في حال دخول أي نظام إلكتروني وتعديل أو تدمير بيانات دون إذن[1]، وهو ما يُعد سياجًا قانونيًا مهمًا لتعزيز الثقة في القضاء الإلكتروني. كما تضمن المشروع إنشاء "المركز الوطني للأدلة الرقمية" وإطلاق برامج تدريبية للقضاة لضمان فهمهم للتقنيات الرقمية وأدلة الجرائم الإلكترونية.

أما في مصر، فقد تم إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018، الذي يحتوي على ضمانات مماثلة، أهمها نصوص المواد (18 إلى 24) التي تناولت جرائم

[1] قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية، مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. بغداد، 2019، https://menarights.org/sites/default/files/2022-06/New%20version_CyberCrimeDraftLaw%20%281%29.pdf

انتهاك حرمة الحياة الخاصة وسرية الاتصالات والمراسلات الرقمية[1]. كما أقرّ القانون عقوبات رادعة على من يتعمد الدخول غير المشروع على الأنظمة الإلكترونية أو يقوم بتعطيلها أو نسخ محتوياتها، مما يوفر بيئة قانونية تحمي المتقاضين في ظل النظام الرقمي. وقد أيدت المحاكم المصرية هذه الضمانات من خلال بعض أحكامها التي استعانت بالأدلة الرقمية في إصدار قراراتها، خاصة في القضايا المتعلقة بالتحرش الإلكتروني، والتشهير، وسرقة الحسابات.

وبناء على ما سبق يتضح أن كلاً من العراق ومصر قد سلكتا طريقًا قانونيًا وتقنيًا مشتركًا لضمان حماية حقوق المتقاضين في ظل الرقمنة، من خلال الدمج بين التشفير، والجدران النارية، والتجريم القانوني، والتدريب القضائي، وهو ما يُعد خطوة مهمة نحو عدالة إلكترونية آمنة وفعّالة.

2. **ضمان المساواة والمواجهة بين الخصوم:** يُعد مبدأ المساواة بين الخصوم ركيزة من ركائز العدالة، ويضمن التقاضي الرقمي تحقيق هذا المبدأ من خلال توفير فرص متكافئة للخصوم في عرض دفوعهم وأدلتهم. وأثبتت التجربة العملية أن استخدام وسائل التواصل المرئي لا يخل بمبدأ الوجاهية، بل يتيح للأطراف رؤية بعضهم البعض بوضوح والمشاركة الفعالة في الجلسات، بما يحقق العلانية والمواجهة الفعلية دون الحاجة للحضور المادي[2].

بالرغم من عدم وجود نص صريح في القانون العراقي يُنظّم مبدأ المساواة تحديدًا في سياق نظم التقاضي الإلكتروني، إلا أن الفصل الخامس من دستور العراق لسنة 2005 يكفل هذا المبدأ على نحو عام، حيث ينص على المساواة أمام القانون وضمان محاكمة علنية وعادلة تشمل مواجهة الخصوم واستماعهم دون تمييز أو إقصاء. ويعزّز هذا الاتجاه ما ورد في المادة (104) من قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979، التي تُجيز الاستعانة بوسائل التقدم العلمي لاستنباط

[1] قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018. الجريدة الرسمية، العدد 33 مكرر (ب)، 14 أغسطس 2018، www.cc.gov.eg/legislation_single?id=379363

[2] مرجع سابق، رجائي وإنمار، 2024، ص: 6.

القرائن القضائية، ما يفتح المجال أمام الاعتراف بالأدلة الرقمية والمعاملات الإلكترونية، ويُحقق بذلك فرصًا متكافئة للخصوم حتى في البيئة الرقمية للتقاضي.

كما ينبثق جانب من مبدأ المساواة الرقمية من قانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019، الذي يسمح بتقديم الطلبات والدفوع والمذكرات إلكترونيًا وسداد الرسوم عبر منصة موحدة، ما يكفل لجميع الأطراف، طبيعيين ومعنويين، حق الوصول إلى الإجراءات بدون عوائق مادية أو جغرافية، حيث أقرّ القانون إمكانية إشعار الأطراف إلكترونيًا بحكم المحكمة أو الجلسات، فإذا حضر أحد الخصوم جلسة (أو رفع مذكرات) إلكترونيًا أثناء غياب الآخر، يدان الحكم بعقوبة دفاتر رسمية على أساس "عدم حضور الخصم" مما يُعد حكمًا "خصوميًا"، وهو ما يكفل حق الدفاع والمواجهة المتساوية ضمن إطار رقمي

3. **احترام حقوق الدفاع** : تحرص التشريعات الوطنية والدولية على صون حق الدفاع باعتباره حجر الزاوية في أي محاكمة عادلة. ويشمل ذلك تمكين الخصم من الاطلاع على مستندات الطرف الآخر، وإبداء الرأي بشأنها في وقت كافٍ، وهي عناصر تضمنها الوسائط الإلكترونية في التقاضي الرقمي. ويُعد "حق العلم" جوهر حقوق الدفاع، باعتباره يمكّن الخصم من معرفة حجج ودفوع الطرف الآخر والاستعداد للرد، وهو ما يُعد من أركان العدالة.[1]

من وجهة نظر الباحث، يُعد احترام حقوق الدفاع في إطار التقاضي الإلكتروني ضمانة أساسية لتحقيق العدالة، رغم الطابع غير التقليدي لهذا النوع من التقاضيوعدم وجود نصوص قانونية واضحة تنظمه في كلا القانونين العراقي و المصري. إلا أن القوانين الوطنية، مثل المادة (124) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969، تُقر بضرورة تمكين الخصم من الاطلاع على أوراق الدعوى والرد عليها، وهو ما يتحقق أيضًا في المنصات الرقمية من خلال توفير المستندات إلكترونيًا. كما أن قانون الإجراءات الجنائية المصري في مادته (124) ينص على حضور محامي المتهم أثناء التحقيق، مما يؤكد أهمية ضمان التواصل الفعّال بين

[1] مرجع سابق، رجائي وإنمار، 2024، ص: 6.

الأطراف، وهو ما لا يتعارض مع الوسائط التقنية، بل قد يُعزز من سرعة وفعالية إبلاغ الخصوم وإتاحة الردود في الوقت المناسب، وبالتالي احترام جوهر "حق العلم" كأحد أعمدة الدفاع وركائز المحاكمة العادلة.

المطلب الثالث/ الأساس القانوني لنظام التقاضي الالكتروني في القانون العراقي و المصري

شهد القضاء العراقي خطوات مهمة نحو التحول الرقمي، حيث بدأت بعض محاكم العاصمة بغداد، مثل محكمة الكاظمية، باستخدام البريد الإلكتروني لمتابعة قضايا المواطنين، كما اعتمدت محاكم الاستئناف الإنترنت في إدارة القضاء منذ عام 2022، بالتزامن مع افتتاح عدد من دور العدالة الجديدة في العراق. وفي إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أُطلق مشروع الدعوى الإلكترونية كتجربة أولى في محاكم بغداد والبصرة، قائمًا على نظام إلكتروني حديث يبدأ من تسجيل الدعوى، مرورًا بالمرافعات، وانتهاءً بإصدار الحكم. يتميز هذا النظام بتقديم خدمات مباشرة للمتقاضين وموظفي المحاكم،[1] ما يُسهم في بناء استراتيجيات مستقبلية لتطوير العمل القضائي العراقي. وقد دعم هذا التوجه قانونيًا قانون الإثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979، حيث أجاز في المادة (104) للقاضي الاستفادة من وسائل التقدم العلمي في استنباط القرائن القضائية[2]. كما صدر قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، ويمثل نقلة تشريعية مهمة نحو تعزيز العدالة الرقمية وتقليل الضغط على المحاكم، وتوفير إحصاءات دقيقة تسهم في تحسين الأداء القضائي[3].

وقد أعلنت مجلس القضاء الأعلى في العراق عن إطلاق مشروع "الدعوى الإلكترونية" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث طُبّق بشكل تجريبي في محاكم بغداد والبصرة. يهدف هذا المشروع إلى تحديث آليات العمل القضائي، من خلال تسجيل الدعوى إلكترونياً، وإدارة

[1] مرجع سابق، رجائي وإنمار، 2024، ص: 6.
[2] قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979، المعدل بالقانون رقم 13 لسنة 1997. الوقائع العراقية، العدد 2757، 1979. https://www.iraqilaws.com/2023/10/107-1979.html
[3] قانون التوقيع والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012. الوقائع العراقية، العدد 4231، 5 تشرين الثاني 2012. www.cc.gov.iq

الجلسات، وحتى صدور الحكم، باستخدام أحدث الوسائل التقنية، بما يسهم في تسريع الفصل في القضايا وتخفيف الضغط على المحاكم، وبالرغم من ذلك لا يتضمّن قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة 1969 نصوصًا تُجيز صراحة إجراء المرافعات باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، إذ تناول هذا القانون موضوعات تنظيم حضور وغياب الخصوم، وإجراءات الجلسة، وسماع الدعوى، وتقديم الدفوع، وإصدار الأحكام، بطريقة تقليدية لا تُشير إلى إمكانية اعتماد الوسائل الإلكترونية في تلك الإجراءات[1].

ومع ذلك نجد أن المرافعة عن بُعد تُعدّ أمرًا ممكنًا في ظل التطور التكنولوجي الراهن، على اعتبار أن الحضور الإلكتروني قد يُغني عن الحضور المادي، شريطة أن يُحقق نفس الغاية القانونية. ويُستند في ذلك إلى الفوائد التي تحققها هذه الوسائل، مثل تسريع سير الإجراءات القضائية، وتخفيف الأعباء عن المتقاضين، وتفادي المخاطر المرتبطة بنقل الشهود أو الموقوفين.

أما مصر فقد شهدت خطوات بارزة في سبيل تطوير منظومة التقاضي من خلال إدماج التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، بما يسهم في تسهيل الخدمات القانونية وتحقيق العدالة الناجزة. يأتي هذا التحول في إطار استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، وكذلك في سياق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها رئيس الجمهورية في سبتمبر 2021، والتي أكدت أهمية دعم الحق في التقاضي وتيسير الوصول إليه. ومن أبرز هذه الخطوات: إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بالتعاون مع شركتي "مايكروسوفت مصر" و"لينك ديفيلوبمنت"، والتي تتيح للمحامين رفع الدعاوى إلكترونيًا وسداد الرسوم باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك بعد التسجيل في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية المُنشأ وفقًا لتعديلات قانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019.[2] كما دشنت وزارة العدل في أكتوبر 2020 مشروع تجديد الحبس الاحتياطي عن بُعد عبر تقنية

[1] الشايع، فايز عبد الاله، دور وسائل التكنولوجيا في تطوير العمل القضائي: دراسة في التشريعات العراقية. مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج7، ع4، 2023، ص: 14.
[2] مرجع سابق، الموجي، 2024، ص: 21.

الفيديو كونفرانس، مما يقلل من أعباء نقل المتهمين ويوفر الوقت والموارد، وتبع ذلك تعميم الخدمة تدريجيًا على باقي المحافظات. وأطلقت الوزارة أيضًا في أكتوبر 2022 خدمة رفع الدعاوى المدنية إلكترونيًا في عدد من المحاكم الابتدائية. تؤكد هذه الجهود التوجه الجاد نحو التحول الرقمي الكامل في مؤسسات الدولة، بما في ذلك قطاع العدالة، في إطار مفهوم "الحكومة الإلكترونية" التي باتت تُعرف الآن أيضًا باسم "الحكومة المتنقلة Mobile Government"، وهو ما يعزز كفاءة النظام القضائي ويضمن حماية حقوق المتقاضين في العصر الرقمي.[1]

المبحث الثاني/ العدالة القضائية المنشودة في ظل التقاضي الالكتروني

المطلب الأول: مفهوم العدالة القضائية المنشودة من التحول الرقمي وأهميتها:

العدالة في اللغة: يُقال "عَدَلَ عليه في القضية" أي أنصفه، و"بَسَطَ الوالي عدله" أي نشر الإنصاف بين الناس. و"رجل عدل" أي مرضيّ في الشهادة، وهو في الأصل مصدر. وقومٌ عدول: أي مستقيمو السيرة. ويُقال "عَدَلَ عن الطريق" أي جار عنه، و"عادلتُ بين الشيئين" أي ساويتُ بينهما.[2] والتعديل: تقويم الشيء، فيُقال "عَدَّله تعديلاً فاعتدل"، أي قوّمه فاستقام. وكل مثقّفٍ معدّل، أي مستقيم. ومنه "تعديل الشهود" أي وصفهم بالعدالة. ولا يُصرف من "عَدْل" للتوبة[3]، أما "العَدل" في قوله تعالى: ﴿إِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾ [الأنعام: 70]، فالمقصود به الفداء، وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95] أي فداء ذلك[4].

[1] عصام، أحمد محمد. "أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات الكلية والاقتصادية." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 2021، ص. 16.

[2] مرجع سابق، ابن منظور، 1992،ج 11، 432، مادة عدل.

[3] ابن فارس، معجم مقياس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الفكر، 1979م، (4/ 246).

[4] الفيروز آبادي، جد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، دار الجيل . بيروت، ج9، 2005، ص: 1030

والعدالة اصطلاحاً هي " إعطاء القضاء لكل ذي حق حقه وفق ما ينتجه القانون من سلطة للقاضي ووفقاً للظروف المحيطة بالدعوى و موضوعها، بحكم قطعي لا مجال للطعن فيه".[1]

وعلى ذلك يمكن تعريف العدالة المنشودة من التحول الرقمي بأنها تحقيق الإنصاف الكامل من خلال إجراءات قضائية متطورة وسريعة، تُراعي مقتضيات الحق وتحترم ضمانات الدفاع، دون إبطاء يضر بمصالح المتقاضين. فهي تلك العدالة التي تتحقق ضمن إطار زمني معقول، يُمكِّن أصحاب الحقوق من الوصول إلى حقوقهم دون تأخير، ويمنع مظاهر التراخي والتعطيل في الفصل في النزاعات[2].

ويُقصد بها كذلك تمكين الأفراد من استعمال الوسائل الإلكترونية لإثبات حقوقهم والدفاع عنها بكفاءة، بما يحقق إنجاز القضايا بسرعة، دون المساس بجوهر الحق في التقاضي أو الإخلال بمبادئ المحاكمة العادلة.

في المقابل نجد أن العدالة التقليدية بمنظورها البطيء تُفهم على أنها "نمط قضائي يتسم بطول الإجراءات وتعقيد المسارات القانونية، حيث تؤدي بعض القواعد الإجرائية وتنظيم العمل القضائي إلى تأخير الفصل في القضايا، مما يُفقد المتقاضي الشعور بإنصافه في الوقت المناسب. فالعدالة هنا تُقاس ببطء الحصول على الحق، لا بمجرد صدوره، إذ أن تراكم الدعاوى في المحاكم، واستغلال بعض الأطراف للثغرات الإجرائية، يخلق مناخًا من التعطيل والإحباط، ويجعل العدالة تبدو وكأنها بعيدة المنال، مهما كانت منصفة في مضمونها".[3]

وتُعد العدالة المنشودة من التحول الرقمي غاية جوهرية تسعى إليها الأنظمة القضائية المعاصرة، لما تحققه من مزايا تعود بالنفع على أطراف الخصومة كافة: المتهم، والمجني عليه، والمجتمع. فبالنسبة للمتهم، يُسهم التقاضي الرقمي في تسريع الإجراءات وضمان الحسم في مركزه

[1] العباني، نسرين أمعمر، "ماهية العدالة الجنائية الناجزة، معوقاتها، إصلاحها." مجلة كلية الشريعة والقانون، مج6، ع1، 1446هـ - 2025م، ص:5.

[2] محمد، إيمان مصطفى ، "العدالة الناجزة في الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامي والقانون (دراسة تأصيلية تطبيقية على قانون المرافعات المصري)." مجلة كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ع 37، ج1، 2022م، ص. 17.

[3] امشيري، كريمة الطاهر المهدي. "العدالة الجنائية الناجزة: المعوقات وسبل الوصول." مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، قسم القانون الجنائي، كلية القانون، جامعة طرابلس، ليبيا. 2024م، ص: 2-3.

القانوني، مما يجنب المتقاضي مشقة الانتظار، والآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن طول أمد النزاع، خاصة في حال ثبوت براءته. كما يقلل من احتمالات تعطل حياته المهنية أو انخراطه في سلوكيات منحرفة.

أما المجني عليه، فإن التحول الرقمي يعزز من قدرته على الوصول إلى العدالة بصورة أسرع وأكثر فاعلية، ويضمن له تحقيق الردع الاجتماعي في وقت مناسب، ما يعيد له الثقة في المنظومة القضائية ويحد من الرغبة في الانتقام أو اليأس من الإنصاف، وعلى مستوى المجتمع، فإن العدالة الرقمية تمثل أداة فاعلة في ترسيخ الاستقرار القانوني، وتقوية الردع العام، وتقديم نموذج عدالة فاعلة ومتطورة تواكب متغيرات العصر، خاصة في ظل التوسع الهائل في استخدام التكنولوجيا.[1]

وبناءً على ما سبق، يرى الباحث أن العدالة المنشودة من التحول الرقمي تمثل البديل العصري للعدالة التقليدية البطيئة، حيث تسعى إلى تحقيق سرعة الفصل في القضايا، وتيسير إجراءات التقاضي بما يضمن الوصول السريع للحقوق دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة. ويكمن جوهر هذا التحول في استثمار أدوات التكنولوجيا لتقليل التكدس داخل المحاكم، وتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية، بما يسهم في ترسيخ مبدأ المساواة بين الخصوم، وتعزيز ثقة المتقاضين في العدالة، من خلال بيئة قضائية أكثر شفافية وفعالية.

المطلب الثاني/ امتيازات التقاضي الالكتروني لتحقيق العدالة القضائية المنشودة

تميز التقاضي الإلكتروني بجملة من السمات التي تجعله خيارًا فعّالًا لتحقيق العدالة المنشودة في العصر الرقمي، من أبرزها:

- **التحول من النظام الورقي إلى النظام الرقمي:** يُعد القضاء الرقمي نقلة نوعية في إدارة العدالة، حيث يعتمد على التقنية الرقمية في جميع مراحل التقاضي، بدءًا من رفع الدعوى،

[1] مرجع سابق، العباني، 2025، ص: 6-7.

وتبليغ الخصوم، وانعقاد الجلسات، وصولًا إلى إصدار الأحكام وتنفيذها إلكترونيًا، دون الحاجة إلى المستندات الورقية أو الحضور الفعلي للمحاكم. وهذا التحول يسهم في الحد من التكدس الورقي داخل المحاكم، ويتيح سهولة الوصول إلى الوثائق القضائية في أي وقت[1].

- **تبسيط ومرونة الإجراءات القضائية:** يسهم التقاضي الإلكتروني في إزالة التعقيدات التي ترافق الإجراءات التقليدية، ويوفر مرونة وسلاسة في تنفيذ الخطوات القضائية، مما يسهّل على القضاة والمتقاضين إتمام معاملاتهم القانونية، ويؤدي إلى اختصار الوقت والجهد وتحقيق العدالة بكفاءة أعلى[2].

- **السرعة في إنجاز الإجراءات:** يُعد تسريع وتيرة التقاضي أحد أهم أهداف التحول الرقمي في القضاء؛ حيث يمكن رفع الدعوى واستكمال الإجراءات عبر تطبيق إلكتروني دون الحاجة للتوجه إلى المحكمة. كما يستطيع القضاة الوصول إلى الملفات والاطلاع على القضايا في أي وقت ومن أي مكان، مما يُسرّع عملية البت والفصل فيها.

- **تحقيق الكفاءة والفعالية الإدارية:** توفر الرقمنة القضائية بيئة أكثر كفاءة من خلال تقليص الاعتماد على الأرشفة الورقية، وتعزيز تأمين الملفات القضائية ضد الضياع أو التزوير باستخدام تقنيات متقدمة مثل البلوك تشين. كما يسهل هذا النظام عملية حفظ واسترجاع الوثائق الرقمية في وقت قياسي، ما يسهم في تحسين الأداء الإداري داخل المحاكم[3].

- **تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** يساعد النظام القضائي الرقمي في الحد من مظاهر الفساد الإداري المرتبطة بالعنصر البشري، حيث يقلّ التدخل البشري المباشر في الإجراءات القضائية بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي والأتمتة، مما يحقق قدرًا أعلى من الشفافية، ويعزز الثقة بين أطراف التقاضي والنظام القضائي.

---

[1] غالب، مخال الدين حسن، العمري. محمود علي، " التقاضي الالكتروني وأثره في تحقيق مقصد العدل: دراسة تطبيقية"، جامعة العلوم الإسلامية، 2022، ص: 8.

[2] العلي، إحسان عبد الهادي حافظ، وأحمد محمد عبد الرحيم اللوزي .*التقاضي الإلكتروني في التشريع الأردني* .رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2025، ص. 18.

[3] محمد، فوزي إبراهيم، وأحمد محمد البغدادي. "القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية." هجلة بنها للعلوم الإنسانية، السنة 2، الجزء 1، العدد 1، 2022، ص. 13

- **إثبات الإجراءات إلكترونيًا** : يتيح التقاضي الإلكتروني توثيق الإجراءات القضائية باستخدام المستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، مما يغني عن الاعتماد على الوثائق الورقية. ويُعد المستند الإلكتروني المرجع الأساسي لتحديد الاتفاقات القانونية بين الأطراف، بينما يمنحه التوقيع الإلكتروني الحجية القانونية، بما يتماشى مع القواعد العامة للإثبات[1].

- **تحسين جودة الخدمة القضائية:** ساهم التقاضي الإلكتروني في رفع جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين من خلال تقليل الازدحام داخل المحاكم، وتيسير إجراءات التقاضي، وربط معلومات الدعاوى بين مختلف المحاكم. هذا التكامل الإلكتروني يعزز من فعالية النظام القضائي وسرعة الاستجابة لاحتياجات المتقاضين.

- **رفع الكفاءة الإنتاجية للقضاة:** يمكّن النظام الإلكتروني القضاة من النظر في عدد أكبر من القضايا دون الحاجة إلى الحضور المادي اليومي للمحكمة، مما يزيد من إنتاجيتهم القضائية. كما يُسهم في توزيع الجهد بشكل أكثر فاعلية، ويساعد القاضي على إدارة وقته بكفاءة أعلى.

- **المرونة في حضور الجلسات:** يُتيح التقاضي الإلكتروني للقضاة والخصوم المشاركة في الجلسات القضائية من أي مكان، باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة. وتُعد هذه الميزة نقلة نوعية نحو تحقيق العدالة المرنة التي تراعي الظروف الزمانية والمكانية للمتقاضين[2].

- **تسهيل أعمال التفتيش القضائي:** أصبح بإمكان المفتش القضائي الدخول إلى النظام الإلكتروني الخاص بالقضاة، للاطلاع على عدد القضايا المنجزة، وطبيعة الأحكام

[1] محمد، البغدادي، 2022، ص: 14.
[2] رجائي، عبد الرحمن، وأنمار هيثم نعمة. "مدى تحقيق التقاضي الرقمي للحماية القانونية لحقوق المتقاضين." كلية القانون، جامعة أوروك الأهلية، بغداد، العراق، 2024، ص. 4.

الصادرة، بل والمشاركة في الجلسات المنقولة مباشرة دون الحاجة إلى التنقل، مما يعزز من كفاءة الرقابة القضائية[1].

- **الحد من التجاوزات داخل الجلسات:** يوفر النظام الإلكتروني إمكانية تسجيل الجلسات، مما يفرض نوعًا من الانضباط اللفظي والسلوكي على أطراف الدعوى، سواء الخصوم أو القضاة. هذا التسجيل يمنع محاولات الانحراف عن النظام، ويُستخدم كدليل عند الحاجة لمحاسبة أي تجاوز.

- **التمهيد لإنشاء مرفق قضائي رقمي متكامل:** يمثل التقاضي الإلكتروني خطوة أولى نحو بناء مرفق قضائي رقمي متكامل، حيث يتطلب تفعيل هذا النوع من التقاضي وجود بنية تحتية إلكترونية متطورة تشمل مواقع إلكترونية للهيئات القضائية، وأنظمة حوسبة خاصة بإدارة الملفات والدعاوى.[2]

من وجهة نظر الباحث، يُعد التقاضي الإلكتروني تطورًا جوهريًا في مجال العدالة، إذ يسهم في تسريع الفصل في النزاعات وتقليل العبء على المحاكم والمتقاضين، كما يوفّر بيئة أكثر شفافية وتنظيمًا من خلال حفظ الوثائق إلكترونيًا وضمان سهولة الوصول إليها. كما يُتيح هذا النظام قدرًا أكبر من المرونة في الإجراءات ويوفر الوقت والجهد، خاصة في ظل الظروف الطارئة التي قد تعيق الحضور الشخصي.

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه التقاضي الإلكتروني لتحقيق العدالة القضائية المنشودة

يواجه تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني العديد من التحديات التي تقف حائلاً أمام تحقيق العدالة القضائية المنشودة، ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى نوعين رئيسيين: معوقات تقنية ومعوقات قانونية.

[1] مرجع سابق، العلي & اللوزي، 2025، ص: 20.
[2] مرجع سابق، محمد و برابح، 2022، ص: 8.

أولاً: المعوقات التقنية

- ضعف البنية التحتية الرقمية: لا تزال العديد من المناطق الحدودية والنائية تعاني من ضعف في تغطية الإنترنت، مما يُعوق الوصول إلى منصات القضاء الرقمي. كما تعاني المؤسسات القضائية من نقص في الموارد المالية اللازمة لتحديث الأنظمة وشراء الأجهزة وربط الشبكات وتوفير بيئة تقنية متكاملة.

- الأمية المعلوماتية وقلة الخبرات التقنية: يشكل ضعف الكفاءة الرقمية لدى بعض القضاة أو المتقاضين أو العاملين في السلك القضائي تحدياً في استخدام الوسائل الإلكترونية بفاعلية، إلى جانب انتشار الأمية المعلوماتية في بعض الفئات، خاصة في الدول النامية، مما يعمّق الفجوة الرقمية[1].

- التهديدات الأمنية والقرصنة الإلكترونية: يعاني نظام القضاء الرقمي من خطر الاختراق والتلاعب بالأدلة والمستندات من قِبل القراصنة، ما يستوجب تطوير منظومة حماية إلكترونية فعالة تعتمد على جدران نارية، وتشفير البيانات، وتقييد الدخول باستخدام كلمات سر خاصة بأطراف الدعوى والقضاة فقط.

- ضعف الثقة في الوسائل الإلكترونية: ما زالت هناك مخاوف بشأن مصداقية التوقيع الإلكتروني وصحة المستندات المنقولة عبر الإنترنت، خاصة في ظل غياب ثقافة الثقة بالأدوات التقنية الحديثة، وغياب الإلمام الكافي باللغات الأجنبية التي تُستخدم أحياناً في البرامج والأنظمة التقنية[2].

[1] مرجع سابق، الموجي، 2024، 14.
[2] محمد، محمد فوزي. القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية. مجلة بنها للعلوم الإنسانية، 1(2)، 2022، ص: 160.

ثانياً: المعوقات القانونية

- **التفاوت التشريعات في مواكبة التحول الرقمي:** حيث يُظهر كل من القانونين المصري والعراقي تفاوتًا في مدى مواكبة التشريعات للتحول الرقمي في المجال القضائي. فعلى الرغم من أن مصر قد خطت خطوات تشريعية مهمة، لا سيما من خلال القانون رقم 146 لسنة 2019 الذي عدّل قانون المحاكم الاقتصادية رقم 120 لسنة 2008، وأتاح استخدام الوسائل التكنولوجية في الإجراءات القضائية، فإن المنظومة لا تزال بحاجة إلى تطوير شامل يواكب التسارع التقني. أما في العراق، فإن التشريعات ما زالت تعاني من تباطؤ واضح في مواكبة هذا التحول، حيث تفتقر القوانين الأساسية مثل قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 وقانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 إلى نصوص تنظم التقاضي الإلكتروني أو استخدام التقنيات الحديثة في المحاكم، كما لا يوجد حتى الآن قانون موحد خاص بالقضاء الرقمي، مما يبرز الحاجة الملحة إلى إصلاحات تشريعية واسعة تضمن مواكبة التطورات الرقمية وتوفير ضمانات قانونية متكاملة في بيئة التقاضي الإلكتروني.

- **المساس بمبادئ المحاكمة العادلة:** مثل مبدأ علنية الجلسات الذي يصعب تحقيقه في ظل انعقاد المحاكم الافتراضية، ومبدأ المساواة بين الخصوم الذي قد يُخل به التفاوت في الإمكانيات التقنية بين المتقاضين.

- **عدم توفر بنية قانونية تدعم التدريب والتأهيل الرقمي:** تفتقر أغلب دول العالم الثالث إلى خطط متكاملة لتدريب وتأهيل عناصر المنظومة القضائية على استخدام التكنولوجيا الحديثة، إلى جانب الحاجة لبرامج توعوية وتثقيف قانوني بشأن آليات التقاضي الرقمي[1].

- **غياب تشريعات تضمن سرية الإجراءات:** مع تنفيذ الإجراءات القضائية عبر الإنترنت، تزداد المخاوف حول الحفاظ على سرية المعلومات، ما يتطلب تشريعات صارمة تُجرم الاختراق والتجسس على المنصات القضائية، وتحدد العقوبات للمخربين الإلكترونيين.

[1] مرجع سابق، الموجي، 2024، 15

- **عدم التكيف مع مبدأ العلنية في بيئة رقمية:** يتطلب ضمان علنية الجلسات القضائية في الفضاء الرقمي حلولاً تشريعية مبتكرة، كعرض الجلسات على شاشات عامة، أو إتاحتها عبر مواقع إلكترونية مخصصة تراعي الخصوصية والشفافية في آنٍ معاً.[1]

وبناء على ما سبق نرى أن المعوقات التي تعترض طريق التقاضي الإلكتروني لا تعكس فقط صعوبات تقنية أو تشريعية منعزلة، بل تُبرز تحدياً أعمق يتمثل في غياب رؤية استراتيجية شاملة لتكامل التكنولوجيا مع المنظومة القضائية. فضعف البنية التحتية الرقمية، وقلة الكوادر المؤهلة، وغياب تشريعات متناسقة تُنظّم الخصوصية والعلنية وسرية المعلومات، كلها مؤشرات على أن التحول الرقمي لم يُدرج بعد كأولوية فعلية في السياسات العدلية. فإن تجاوز هذه التحديات لا يكمن فقط في ضخ الموارد أو تحديث القوانين، بل يتطلب إرادة مؤسسية لتغيير الثقافة القضائية التقليدية، عبر تعزيز ثقة المتقاضين والقضاة في العدالة الرقمية، والتدرج في تطبيقها بما يراعي العدالة الاجتماعية ويضمن عدم خلق فجوة جديدة بين من يمتلك الوسائل التقنية ومن لا يملكها. كما أن تحقيق العدالة المنشودة عبر الوسائل الرقمية يستلزم تنسيقاً متكاملاً بين التشريع، والتقنية، والتدريب، والتوعية، وهو ما يُعد المدخل الحقيقي لأي إصلاح قضائي مستدام في العصر الرقمي.

الخاتمة

إن التحول نحو التقاضي الإلكتروني لا يُعد مجرد خيار عصري فرضته التطورات التكنولوجية، بل أصبح ضرورة ملحّة تفرضها متطلبات العدالة الحديثة، وتحديات الواقع القضائي المتغير. فقد أظهر التحليل أن التقاضي الإلكتروني يحمل في طياته العديد من المزايا، أبرزها تسهيل الوصول إلى العدالة، وتسريع الإجراءات القضائية، وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والفعالية، إلى جانب التخفيف من أعباء التكدس في المحاكم التقليدية، غير أن هذا المسار الواعد لا يخلو من معوقات، سواء على مستوى البنية التحتية التكنولوجية، أو الإطار التشريعي والتنظيمي، أو حتى

[1] مرجع سابق ، رجائي وانمار، 2024، ص: 5-6.

من حيث القبول المجتمعي والثقافة القانونية السائدة. لذا، فإن نجاح التقاضي الإلكتروني يتطلب رؤية استراتيجية واضحة، وإرادة سياسية ومؤسسية جادة، تُرافقها جهود متكاملة تشمل تحديث التشريعات، وتدريب الكوادر، وتوعية المجتمع القانوني والمتقاضين بأهمية هذا التحول.

النتائج:

1. إن التقاضي الإلكتروني يمثل مدخلاً جوهرياً لتحقيق العدالة المنشودة في العصر الرقمي، بشرط أن يُنظر إليه كجزء من إصلاح قضائي شامل، لا كأداة فنية مستقلة، وأن يُنفذ وفقاً لضوابط توازن بين التطور التكنولوجي وضمانات العدالة وحقوق الإنسان.

2. يتبين أن مصر قطعت خطوات أكثر تقدمًا في مجال التقاضي الإلكتروني، من خلال إصدار تشريعات خاصة، وتفعيل منصات رقمية واقعية مثل منصة المحاكم الاقتصادية، ومشروع الحبس الاحتياطي عن بُعد. بينما لا يزال العراق في مرحلة التجريب الجزئي، دون إطار تشريعي متكامل ينظم المرافعة الإلكترونية صراحة.

3. رغم التقدم التكنولوجي المعاصر، لا يزال التقاضي الرقمي يواجه ثغرات تشريعية تعيق تطوره. ففي العراق، يبرز غياب النصوص الصريحة التي تُجيز بوضوح استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية، مع الاكتفاء ببعض الإشارات العامة في قوانين الإثبات والتوقيع الإلكتروني. كما أن عدم وجود قانون مستقل ينظم هذه العملية يُضعف من فاعلية التطبيق، ويترك مساحة لاجتهادات متباينة بين القضاة، فضلًا عن ضعف البنية الرقمية في بعض المحاكم. أما في مصر، ورغم التطورات الملموسة، لا تزال بعض أنواع المحاكم، خصوصًا الجنائية، خارج نطاق الرقمنة الكاملة، إضافة إلى الحاجة الماسة لضمانات فنية وتشريعية أكثر صرامة لحماية البيانات الشخصية خلال المحاكمة الإلكترونية.

4. على صعيد ضمانات المحاكمة العادلة، وفّر النظام الإلكتروني آليات لحماية سرية البيانات، وضمان حق المواجهة، والمساواة بين الأطراف في الدفاع، وهو ما حظي بتأصيل

قانوني أوضح في مصر مقارنة بالعراق، الذي لا يزال بحاجة إلى تعزيز تشريعي في هذا المجال.

التوصيات:

1. ضرورة إصدار قوانين صريحة ومنظمة للتقاضي الإلكتروني في كل من مصر والعراق، تتضمن إجراءات واضحة، وضمانات لحماية الحقوق، وتنظيم استخدام التقنية في جميع مراحل الدعوى.
2. توفير الأجهزة والأنظمة التقنية اللازمة في جميع المحاكم، خصوصًا في المناطق النائية، مع تحديث الشبكات وتأمين قواعد البيانات لضمان كفاءة وأمان العمليات القضائية.
3. سن تشريعات تضمن حماية البيانات الشخصية للمواطنين خلال مراحل التقاضي الإلكتروني، وضمان عدم اختراق الخصوصية أو التلاعب بالمعلومات.
4. العمل على توعية الجمهور والمحامين بآليات وإجراءات التقاضي الرقمي، لضمان المشاركة الفعالة وتجاوز مقاومة التغيير، وتحقيق عدالة أكثر شمولًا وسرعة.

المصادر

أولاً: الكتب

1. ابن فارس، معجم مقياس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الفكر، 1979م، (4/ 246).
2. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. المجلد الخامس عشر، دار صادر، بيروت، 1992م، مادة قضي، ج15، ص 209.
3. الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، دار الجيل، بيروت، ج9، 2005، ص: 1030.

ثانياً: الرسائل الجامعية و البحوث والمقالات في المجلات العلمية

1. العلي، إحسان عبد الهادي حافظ، وأحمد محمد عبد الرحيم اللوزي. التقاضي الإلكتروني في التشريع الأردني. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2025، ص. 18.

2. امشيري، كريمة الطاهر المهدي. "العدالة الجنائية الناجزة: المعوقات وسبل الوصول." مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، قسم القانون الجنائي، كلية القانون، جامعة طرابلس، ليبيا، 2024م، ص: 2-3.

3. رجائي عبد الرحمن عبد القادر، أنمار هيثم نعمة. "مدى تحقيق التقاضي الرقمي للحماية القانونية لحقوق المتقاضين." مجلة أبحاث ميناء العلوم، مج 7، عدد خاص، 2024، ص: 2.

4. الشايع، فايز عبد الإله. "دور وسائل التكنولوجيا في تطوير العمل القضائي: دراسة في التشريعات العراقية." مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مج7، ع4، 2023، ص: 14.

5. شعل، فاطمة إسماعيل محمد. "التقاضي الذكي: طبيعته وشروطه وحجية أحكامه: دراسة فقهية مقارنة." مجلة دار الإفتاء المصرية، مجلد 61، 2025، ص: 222.

6. عامر، رباب محمود. "التقاضي في المحكمة الإلكترونية." مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع 35، 2019، ص: 7.

7. العباني، نسرين أمعمر. "ماهية العدالة الجنائية الناجزة، معوقاتها، إصلاحها." مجلة كلية الشريعة والقانون، مج6، ع1، 1446هـ - 2025م، ص: 5.

8. عصام، أحمد محمد. "أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات الكلية والاقتصادية." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، 2021، ص: 16.

9. غالب، مخايل الدين حسن، العمري. محمود علي. "التقاضي الإلكتروني وأثره في تحقيق مقصد العدل: دراسة تطبيقية." جامعة العلوم الإسلامية، 2022، ص: 8.

10. محمد، إبراهيم حمدان أحمد. "التقاضي الإلكتروني ودوره في تحقيق العدالة الناجزة." المجلة القانونية: مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2024، ص: 4.

11. محمد، إيمان مصطفى. "العدالة الناجزة في الإجراءات المدنية من منظور الفقه الإسلامي والقانون (دراسة تأصيلية تطبيقية على قانون المرافعات المصري)." مجلة كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ع 37، ج1، 2022م، ص: 17.

12. محمد، خليل، وبرابح زيان. "التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري." المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 7، عدد 1، 2022، ص: 6.

13. محمد، فوزي إبراهيم، وأحمد محمد البغدادي. "القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية." مجلة بنها للعلوم الإنسانية، السنة 2، الجزء 1، العدد 1، 2022، ص: 13.

14. محمد، محمد فوزي. "القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية." مجلة بنها للعلوم الإنسانية، 1(2)، 2022، ص: 160.

15. منديل، أسعد فاضل. "التقاضي عن بعد: دراسة قانونية." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة القادسية، مج 3، ع. 21، 2014م، ص: 101.

16. الموجي، أحمد هاشم. "التنظيم القانوني لإجراءات التقاضي الإلكتروني في المحاكم الاقتصادية وفقًا لقانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 2024، ص: 8.

ثالثاً/ القوانين و التشريعات

1. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، صادر عن مجلس النواب العراقي وصادق عليه رئيس الجمهورية، ونُشر في عدد الوقائع الرسمية العراقية رقم (4256) بتاريخ 5 نوفمبر 2012.

2. القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء المحاكم الاقتصادية. الجريدة الرسمية، العدد ٣٢ مكرر (ب)، ٧ أغسطس ٢٠١٩.

3. قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية، مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية. بغداد، 2019،

قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018. الجريدة الرسمية، العدد 33 مكرر (ب)، 14 أغسطس 2018، www.cc.gov.eg/legislation_single?id=379363